



اتهم سورين وفلسطينيين ووسائل إعلام ببث الفتنة

مصدر رسمي: القرار بفتح الطرقات اتخذ.. وما يحصل عصيان وتمرد



(أ.ف.ب.)

محتجون يلحون بالأعلام الوطنية خلال تظاهرمهم في بعلبك أمس

بيروت: تتجه الأمور في لبنان إلى تحول ميداني على صعيد تمدد الحراك الشعبي، وسط ارتفاع الأصوات من القطاعات الإنتاجية، لاسيما الزراعية والصناعية والمؤسسات العامة والخاصة، بوجود الذهاب سريعا إلى إعادة وصل المناطق وفتح جميع الطرقات التي قطعت أو وصل الوطن. وعلمت «الأنباء» من مصادر رفيعة المستوى، أن القرار الرسمي «قد اتخذ لجهة إعادة فتح الطرقات وعودة الحياة إلى طبيعتها، مع حفظ حق الحراك الشعبي في التظاهر والاعتصام في الأماكن والساحات التي لا تعطل الحياة بشكل كامل في البلاد».

وقال المصدر «أن القيادات السياسية الرسمية أوعزت إلى المؤسسات العسكرية والأمنية كل في اختصاصها إعادة فتح الطرقات ومنع إعادة اقفالها، لأن ما يحصل لم يعد تعبيرا سلميا يكفله الدستور انما عصيان وتمرد وحجز لحرية الآخرين الذين لم ينزلوا إلى الشوارع».

وكشف المصدر عن «أنه ابتداء من صباح اليوم (الخميس) ستباشر القوى العسكرية والأمنية ووفق خطة سلمية إعادة فتح الطرقات، مع التمني على المواطنين المتظاهرين التعاون وتسهيل إعادة وصل مفاصل الوطن، وأن هذا الاجراء لن يطول الساحات العامة بحيث تتكفل القوى المسلحة وفي طبيعتها الجيش حماية المتظاهرين اللبنانيين وحقهم في التعبير».

وأشار المصدر إلى أن «هناك ممارسات خطيرة سجلت في اليومين الأخيرين تتم عن جنوح ميليشياوي في مناطق محدودة من خلال إقامة حواجز وندقيق بالهويات وصولا إلى فرض خوات، وهذا الأمر اعتبر تجاوزا لكل الخطوط وأعاد الناس إلى مناخات الحرب الأهلية الأمر الذي لن تقبل به الدولة اللبنانية».

وأعطى المصدر مثالا حيا على دخول طوابير فتنة على الخط «أذ تبين أن الموقوفين العشرة ممن احرقوا استراحة صور تبين أن ثمانية منهم فلسطينيون، كما أن الذين عمدوا إلى قطع طريق الأوزاعي عند المدخل الجنوبي لبيروت تبين أنهم سوريون وعثر بحوزتهم على مفاتيح سيارات مزدوجة الفتح والاقفال، إذ باسروا بتحطيم سيارات ومحاولة سرقة سيارات أخرى، ناهيك عن الذي يحصل فيما كان يعرف في المناطق الشرقية من بيروت لجهة تحضير الأرضية لصدام حتمي، لن تسمح السلطة بحصوله».

ولفت المصدر إلى أن «وسائل اعلام مرئية تمارس تحريضا علنيا على الفتنة واستتارة شارع في مواجهة شارع، تم الاتصال بأصحابها من قبل مرجعية رئاسية عليا، ووضعها أمام مسؤولياتها الوطنية في عدم تعريض الاستقرار والسلم الأهلي للخطر، مؤكدا حرصه وتأييده لكل تحرك مطلبى سلمى يدعم ويضغط على الحكومة للذهاب سريعا إلى تنفيذ الإصلاحات ومكافحة الفساد، وبعض أصحاب هذه المحطات تفهم الأمر بينما البعض الآخر لم يستجب».

رأى أن الحل بتغيير العهد والحكومة وانتخابات مبكرة

مروان حمادة لـ «الأنباء»: مستعدون للرحيل بشرط أن يرحل جميع القابعين على صدر البلد



مروان حمادة

ورفضا للظلم القاتل الذي حل بالشهيد رفيق الحريري.

وعن رؤية الخارج في حال الاستقالة، قال حمادة: إن الرجال يقاسون على وقتهم. مؤيدا استقالة وزراء القوات اللبنانية قائلا: كنت من المحبذين لاستقالة وزراء الحزب التقدمي الاشتراكي منذ بداية الأزمة.

وعن ورقة الإجراءات الإصلاحية للحكومة، رأى حمادة أن الحراك الشعبي قد تخطى الإجراءات الإصلاحية التي أعلنها الرئيس الحريري، إلى آفاق جديدة لا يمكن أن تحل في ظل الأزمة اللبنانية إلا بتغيير الحكومة، معتبرا أن هذه الإجراءات ليست حلا بحد ذاتها، لافتا إلى أن مشروع الموازنة مبني على أرقام هي تغطية للواقع الأليم، ويجب أن نصارع الناس وأن نكون في البداية رحين مع أنفسنا وهذا هو المطلوب من الرئيس الحريري.

وقال حمادة: «كلن يعني كلن»، قال حمادة: إننا على استعداد أن نذهب مع الجميع شرط أن يرحل الذين يقبعون على صدر البلد.

بيروت - اتحاد درويش

دعا عضو الديمقراطي «النائب مروان حمادة» إلى إجراء ترتيبات لاستقالة رئيس الجمهورية وانتخاب رئيس جديد، مؤكدا أنه لا بد من العودة إلى رئيس وسطي يطمئن كل الأطراف وبالدرجة الأولى الشعب اللبناني لجهة حكمته وحيادته وكفاءته، معتبرا أننا اليوم أمام حكومة ساقطة وعهد معطوب.

وقال حمادة في تصريح لـ «الأنباء» إن الفراغ اليوم هو أفضل وقد كنت من أصحاب النظرية بأن ما سمي الفراغ في أكتوبر من العام 2016 لتبرير التسوية التي أتت بميشال عون إلى الحكم، هي التي أدخلت البلاد في نفق نحن فيه الآن. ولفت إلى أن الفراغ آنذاك كان أفضل بالحكومة التي كنت تدير البلاد ممثلة لكل الأطراف، مؤكدا أن هذا الفراغ كان مع ربط النزاع مع حزب الله بالنسبة لسيطرته على الدولة وعلى قرار الحرب والسلم أفضل مما ذهب إليه الرئيس سعد الحريري بالموافقة على انتخاب عون وتسليم مقادير البلاد إلى سورية وإيران. وعن تداعيات هذا الفراغ على لبنان اقتصاديا وماليا، اعتبر حمادة أن تداعيات الوضع الحالي أخطر بكثير، مذكرا بأنه عام 1952 عندما اعتذر كل الزعماء السنة عن تشكيل الحكومة، واستقال بكل حكمة وبكل هدوء رئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي كان بطل الاستقلال ومن كبار رجال

بدوره، نفى بنك عودة اللبناني تدخله في أي عمل يتعلق بـ«إثراء غير مشروع».

وقال البنك في بيان «بالإشارة إلى المعلومات الصحافية المتداولة حول ادعاء النيابة العامة في جبل لبنان على بنك عودة بالتدخل في موضوع إثراء غير مشروع. ينفي البنك نفيا قاطعا تدخله بأي عمل متعلق بإثراء غير مشروع حسبما ورد في ادعاء النيابة العامة».

وفي أول رد فعل لميقاتي قال في مؤتمر صحافي: «الجميع يعرف أنني تحت سقف القضاء ومنذ اليوم الأول للحديث في الملف المختلق قلت وكرر أنني تحت سقف القانون والعدل إنقاذ العهد والعمل على وقف تسييس القضاء» متوجها إلى الرئيس عون، قائلا «فخامة الرئيس ساعد في عدم تسييس القضاء وأبعدوا الجيش عن الخلافات وأوقفوا تكميم أفواه الإعلام»، متابعا: «إنني بتصرف القضاء ولا يعتقد أحد أنني اتطلي بالحصانة النيابية ومستعد لرفع السرية المصرفية عن حساباتي».



ميقاتي في مؤتمر صحافي للرد على ادعاء النيابة العامة

قانونية صارخة في ادعاء النيابة العامة، تجعله عرضة للتحفظ، حتى لو ثبتت أقينته. لذلك رأى عويدات أن تصحيح الإحالة لتتمكن من السير بشكل قانوني، على حسب رأيه.

كما أن اختصاص ملاحقته هو من صلاحية المجلس الأعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء. وقال النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات إن ثمة أخطاء

وأكدت مصادر قانونية أن هذا الادعاء يخالف القانون باعتبار أن ميقاتي نائب في البرلمان اللبناني ويتمتع بحصانة نيابية، ولا يمكن ملاحقة أي نائب قبل رفع الحصانة النيابية عنه،

بيروت - يوسف دياب

ادعت النائب العام لدى محكمة الاستئناف في جبل لبنان القاضي غادة عون، على رئيس حكومة لبنان الأسبق نجيب ميقاتي وعلى نجله ماهر نجيب ميقاتي وابن شقيقه عزمي طه ميقاتي، كما ادعت على بنك عودة - مجموعة عودة سردار، ونسبت إليهم جميعا ارتكاب جرم الإثراء غير المشروع، عن غير الحصول على قروض سنية مدعومة من مصرف لبنان. واحتمت الادعاء على قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان نقولا منصور، لاستجواب المدعى عليهم واتخاذ المقتضى القانوني بحقهم.

وأثار الادعاء على ميقاتي علامات استفهام لدى المراجع السياسية والقانونية، بسبب تزامنه مع انتفاضة الشعب اللبناني ضد المنظومة السياسية الحاكمة، وربطت بين هذا الادعاء والحملة التي تطول رؤساء الحكومات السابقين ميقاتي وفؤاد السنيورة وتام سلام، واتهام ميقاتي بأنه كان أكثر وضوحا في الحديث عن مكان الخلل في لبنان، واختلال التوازنات السياسية لصالح الرئيس ميشال عون و«حزب الله».

«ثلاثة احتمالات - اتجاهات» لـ «الأزمة الشاملة»

الحكم لتسريع إقرار ما كان صعبا ومتعثرا إقراره من قبل. وبالتالي، فإن الحراك الشعبي ورقة تفاوضية في يده وعامل يلعب لصالحه في مكان ما.

● الثاني: مسار إنقاذ عن طريق إحداث صدمة إيجابية تكون كافية لإخراج الناس من الشارع، ولنقل البلاد إلى وضع جديد وظروف مؤاتية لتطبيق الإصلاحات.. أصحاب هذا الرأي يعتبرون أن الحكومة لا يمكن أن تصمد طويلا في ظل استمرار هذا الوضع الذي يحاصرها من كل الاتجاهات، وفي ظل حال الشلل التام على كافة المستويات، ولا يمكن للحكومة أن تظل «تكاثر» وتقلل من شأن هذه الهيئة الشعبية التي نقلت البلاد إلى مكان آخر.. وحتى التعديل الحكومي لإبداء وزراء بتأخير أكثر كفاءة وأفضل سمعة وصيتا، لم يعد يشكل الخطوة الكافية والقادرة على احتواء الوضع ولا تشكل الصدمة الإيجابية المطلوبة، التي لا تبدو أقل من تغيير حكومي مدروس يضع وزراء الأحزاب خارج الحكومة، من دون أن يضع سعد الحريري خارج رئاسة الحكومة، لأن استمراره ضمان لاستمرار التسوية والعهد ولبقاء خيط العلاقة مع المجتمع الدولي والعربي. وأما الحكومة الجديدة فتكون حكومة تكنوقراط من اختصاصيين وخبراء مع إمكانية تعظيمها بشخصيات قضائية وعسكرية وأمنية

الجميع في لبنان متفقون على أن البلاد وقعت في المأزق الكبير وفي «الأزمة الشاملة»، ويستشعرون خطورة الأوضاع وقابليتها للدخول في مرحلة انهيارات متتالية اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسية وأمنية ولكن ليس هناك حتى الآن مقاربة أو رؤية موحدة لكيفية الخروج من «المأزق النفق» وعدم الانزلاق إلى «الأسوأ» مع صعوبة إبقاء الوضع تحت السيطرة. وبالإجمال، هناك ثلاثة «احتمالات سيناريوهات» مطروحة في شأن تطور الأزمة ومسارها:

● الأول: مسار احتواء واستيعاب وتصريف للأزمة على يد الحكومة، وعلى أساس ورقة الإصلاحات التي أعلنها الرئيس سعد الحريري البعيد عن فكرة خيار الاستقالة، والذي يراهن على إمكانية المعالجة بتطبيق سريع للورقة الإصلاحية وإحداث نقلة نوعية في عمل الحكومة وادائها وإنتاجيتها، على أن تعطى الأولوية لإقرار موازنة 2020 في مجلس النواب لتحريك مفاصل مؤتمر «سيدر» ومازال الحريري، المستند إلى بيئة دولية حاضنة، ودعم سياسي متزايد من مثلك «عون بري نصرالله»، مقتنعا بأن الحراك الشعبي ليس كله سلبيات ولا يعني فقط الضغط عليه للرحيل، وإنما ينطوي على إيجابيات وأولها إمكانية استخدامه كورقة ضغط على شركائه في

ولكن الإقفال العام بات يشكل عامل ضغط على القطاعات والمرافق كافة التي بدأت ترفع الصوت (المستشفيات الأفران المحروقات وكل القطاعات..)، والذي بدأ يخلق حساسيات وإشكالات بين القوى الموجودة في الشارع وقوى حزبية وشعبية تعتبر نفسها محاصرة ورهينة هذا الوضع، وهذه الضغوط تشمل الجيش اللبناني أيضا الذي يلقي ضغوطا من المراجع العليا، استنادا إلى مناشدات واتصالات يتلقاها ويضمن حق التعبير وأيضا حق التنقل، وكي يحافظ على سلامة المتظاهرين وأيضا على مصالح المواطنين. - هناك ثلاثا قوى السلطة، القوى الأساسية التي تحكم البلد وتشعر أنها في مأزق كبير، والتي حد ما أمام معركة مفصلية وجوية، معركة حياة أو موت، وتستشعر أن هذه المعركة إذا أفلتت من ضوابطها الحالية وخرجت عن السيطرة «التسوية القائمة منذ 2016»، وأيضا حلقات الانهيار الذي بدأ، بما يؤدي إلى أن تصبح عملية إسقاط الحكومة مقدمة لسقوط التسوية والعهد، وهذا ما يدفع السلطة إلى الانتقال إلى نمط جديد من التفكير والتعاطي، ومن محاولة «الاستيعاب» إلى مرحلة «المواجهة».

مشهود لها بالنزاهة والكفاءة. ● الثالث: مسار متفجر مع بقاء الأزمة في الشارع وإخفاق السلطة في استئصال الأزمة وإدارتها، لأن وتيرة الحراك الشعبي هي الأسرع وتقوى مع الوقت، فيما قدرة الحكومة على المعالجة والاستيعاب تضعف. فقد أثبت المتظاهرون حتى الآن ثباتا وتصميما وعنادا، وبات لديهم ثقة أكبر بالنفس وبقدرتهم على التغيير، وهم ينظرون إلى ورقة الإصلاحات على أنها باكورة تنازلات السلطة وأول خطوة لها إلى الوراء رضوخا لضغط الشارع، فيما تحاول الحكومة أن تثبت جدية في التزام وقرتها وتنفيذ تعهداتها، ولكن هامش الوقت يضيق أمامها بعدما اندعم هامش المناورة. يستند إلى الواقع السياسي الميداني: - من جهة هناك هوة سحيقة بين ما تعرضه السلطة المرتعبة وما يريده الشعب المتحفز، ناهيك عن أزمة ثقة عميقة لا يمكن للحكومة أن تفعل شيئا حياها، وتأخرت كثيرا في معالجتها. - هناك ثانيا الحراك الشعبي الذي لديه ورقة ضغط وقوة أساسية هي «قطع الطرقات والسيطرة على الأرض»، وتفق أهمية وتأثيرا التظاهرات في الساحات.